الاتفاقية الأمنية العراقية – الأمريكية عام ٢٠٠٨ "دراسة تاريخية"

أ.م. د. عبد الرحمن جدوع سعيد التميمي
المديرية العامة للمناهج- وزارة التربية

"Iraqi-American Security Agreement in 2008" Historical Study

Asst. Prof. Dr. Abdul Rahman Jadua Saeed Al-Tamimi
Directorate General of Curricula / Ministry of Education

الملخص

يعد العراق هدفاً استراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية قبل وبعد العام ٢٠٠٣، لذا صار العراق من أولويات السياسة الأمريكية وبدأت تتحكم بسياسته الداخلية والخارجية تقرب من تريد لحكمه وتستبعد من تريد، المهم تسير مصالحها مثلما تريد، ظاهرياً أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بعد تعرضها لخسائر بشرية ومادية إلى الإعلان عن البدء بعقد علاقات سياسية واقتصادية ودبلوماسية وعسكرية عراقية – أمريكية بدءاً من العام ٢٠٠٧، وبدأت تعمل على ذلك حتى حققت التوقيع على الاتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية عام ٢٠٠٨، إذ قسم البحث إلى أربعة مباحث تناولنا فيها العلاقات العراقية الأمريكية للمدة ٢٠٠٣–٢٠٠٧، وسير المفاوضات بين العراقية – الأمريكية، وعقد الاتفاقية ومضمونها، هذا وتوصلنا بنهاية بحثنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية حققت من خلال الاتفاقية الأمنية مصالحها وأمنت عليها أكثر مما كانت عليه في السابق، مع قناعة الجانب العراقي بذلك.

Summary

Iraq is a strategic target for the United States of America before and after the year 2003, so Iraq has become one of the priorities of American policy and began to control its internal and foreign policy, bringing closer to whoever it wants to rule and excluding whoever it wants, the important thing is that its interests go as it wants, ostensibly the United States of America, after suffering human and material losses, announced the start of holding Iraqi-American political, economic, diplomatic and military relations starting in 2007, It began to work on this until it achieved the signing of the Iraqi-American security agreement in 2008, as the research was divided into four topics in which we dealt with Iraqi-American relations for the period 2003-2007, the progress of negotiations between the Iraqi-American, and the conclusion of the agreement and its content, and we reached the end of our research that the United States of America achieved through the security agreement its interests and secured them more than they were in the past, with the Iraqi side convinced of that.

مقدمة

إن العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية مرت بمحطات تاريخية متعددة سواء أكانت سلبية أم إيجابية، والاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ واحداً من أهم المحطات التاريخية السيئة الصيت التي غيرت سياسة العراق والمنطقة بأكملها، وصارت الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل من منطلق القوة مع العراق والمنطقة بعد الاحتلال المذكور، وتركت آثاراً وخيمة على العراق والعراقيين بعد حربها مع العراق وآثاراً ثمينة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

وظلت السياسة الأمريكية تجاه العراق تربطها المصالح السياسية والاقتصادية، وسيطر الجانب الأمريكي بالكامل على العراق وصولاً لمتطلبات الحالة بعقد اتفاقية أمنية بين الطرفين، وذلك لترتيب الأوراق في سياستها مع الجانب العراقي، وتطلب هذا الأمر أن يجعل دراستنا لهذا البحث تحمل عنوان: (الاتفاقية الأمنية العراقية – الأمريكية عام ٢٠٠٨ دراسة تاريخية)، لتحديد موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

- أهمية البحث:

جاءت أهمية الموضوع عن طريق ادراك أهمية العراق بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فالعراق مر بمحطات تاريخية وأوقات عصيبة بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، سيطر الجانب الأمريكي عليه وعلى أرضه سيطرة تامة، وأصبح الراعي الرسمي له، وبدأ الأخير يفاوض للحصول على دعم سياسي واقتصادي وعسكري، لا بل صارت الولايات المتحدة تتحكم حتى بسياسته الخارجية، لذا كان لا بد من أن تتحدد العلاقة العراقية – الامريكية أمنياً وسياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وعلى ضوء تلك الأهمية بدأت المفاوضات لعقد اتفاقية بين الطرفين عام ٢٠٠٨.

- اهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة الواقع السياسي العراقي منذ عام ٢٠٠٣ وصولاً إلى عام ٢٠٠٨ والتأثير الأمريكي فيه ولا سيما في عام ٢٠٠٨ الذي يعد نقطة التغيير في الأوضاع العراقية السياسية منها والاقتصادية والعسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية والضغط الأمريكي على العراق وتحديد العلاقة الأمنية بين الطرفين في عام ٢٠٠٨ حصراً والتوسع فيها ودراستها.

- هيكلية البحث:

تعَد العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية بموجب الاتفاقية الأمنية بين الطرفين عام ٢٠٠٨ هي محور دراستنا وبحثنا، لذا جاء البحث على أربعة مباحث تسبقها مقدمة وتتبعها خاتمة، وقائمة بالمصادر والمراجع، فجاء المبحث الأول تحت عنوان: (العلاقات الأمريكية – العراقية للمدة ٢٠٠٣–

٢٠٠٧) بدأت بها من الاحتلال الأمريكي للعراق يوم ٢٠ أذار/ مارس عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٧، أما المبحث الثاني فجاء تحت عنوان: (مسار المفاوضات للاتفاقية الأمنية عام ٢٠٠٨) ودرسنا فيه على نحو مفصل المفاوضات الأمنية العراقية – الأمريكية منذ ١١ أذار/ مارس عام ٢٠٠٨ حتى التوقيع على الاتفاقية الأمنية يوم ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٠٨، وجاء المبحث الثالث بعنوان: (مضمون الاتفاقية الأمنية عام ٢٠٠٨) وتطرقت به إلى كل ما تضمنته الديباجة من الـ (٣٠) مادة من فحوى، أما المبحث الرابع الذي جاء بعنوان: (الموقف من الاتفاقية الأمنية عام ٢٠٠٨) وذكرنا فيه مواقف الأحزاب والكتل السياسية والسياسيين العراقيين فضلاً عن موقف الدول العربية المجاورة من الاتفاقية الأمنية عام ٢٠٠٨.

- مشكلة البحث:

سيتم التركيز في هذا البحث على دراسة المشكلة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية والتي أراد عن طريقها الطرفان التوصل إلى عقد اتفاقية في عام ٢٠٠٨ حصراً ومن دون تأخير، بعد أن وجدوا هذه المشكلة بحاجة إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١- ما العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية بعد عام ٢٠٠٣ ؟

٢- ما الذي جعل العراق والولايات المتحدة يطلبون التوصل إلى عقد اتفاقية أمنية عام ٢٠٠٨؟

٣- ما مضمون الاتفاقية التي سيتوصلون إليها عام ٢٠٠٨ ؟

٤- ما موقف القوى السياسية والدول العربية والإسلامية من الاحداث العراقية – الامريكية عام ٢٠٠٨ ؟

- منهجية البحث:

اعتمد البحث في دراسته على المنهج التاريخي كون طبيعة الدراسة تتطلب سرد أحداث ما قبل عام ٢٠٠٨ وهي المقصودة من مدة الدراسة، فضلاً عن المنهج الوصفي التحليلي للتأثير الأمريكي في الشأن العراقي بعد عام ٢٠٠٣ وصولاً لعام ٢٠٠٨ الذي يعد صلب الموضوع، والقائم على تحليل الأحداث وتفسيرها الذي رافق صفحات البحث كافة، وبتمعن عالي جداً للوصول إلى نتيجة إيجابية للباحثين والقراء من أصحاب التخصص ومن غيرهم.

المبحث الأول: العلاقات العراقية – الأمريكية للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٧

صار العراق عام ٢٠٠٣ هدفا مغرياً للولايات المتحدة الأمريكية في ظل حكم الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن George W. Bush)[١] وهدفاً لحرب استباقية لأنه مثل خطرا متوقعاً وخاصة بعدما لوح بامتلاكه

أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي جعل ذلك نافذة للجانب الأمريكي للدخول لغزو العراق في العام المذكور في أعلاه، لا بل أخذوها مبرراً مهماً لاستقطاب الرأي العام داخلياً وخارجياً لإعلان الحرب (بشير وسبيطة: ٢٠١٣، ص٣٧-٤٣ ؛ الجبوري: ٢٠١٣، ص٢٧١-٢٧٢)، وفي الشأن نفسه نقل لنا الكاتب (بوب ودورد Bob Woodward) في كتابه (خطة الهجوم) عن الرئيس الأمريكي، قوله: " ليس من الضرورة أن نعثر أو لا نعثر في العراق على أسلحة الدمار الشامل ... لكننا نفهم طبيعة نظام الحكم في العراق وقدرته على إيذاء أمريكا " (ودورد: ٢٠٠٤، ص١٣٣-١٣٤ ؛ الحرب على العراق: ٢٠٠٧، ص٨٣٥-٨٣٩).

في ٢٠ آذار/ مارس عام ٢٠٠٣ شنت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها حرباً شاسعة ضد العراق تحت مسمى (عملية حرية العراق) من دون شرعية من الأمم المتحدة، منتهكة ميثاق الأمم المتحدة وبنود الفصل السابع منه الخاص بالأمن والسلم الدوليين التي تنادي بهما[٢]، وبررت غزوها للعراق على إنه يمتلك أسلحة الدمار الشامل[٣]، وأسقطت النظام الحاكم آنذاك (الحرب على العراق: ٢٠٠٧، ص٩٨٦ ؛ سقوط بغداد: د.ت، ص٢٤-٢٩)، وعلى الرغم من ادعاءاتهم الخاصة بتحقيق السلام والازدهار ونشر قيم الديمقراطية، إلا أنه منذ وطأة أقدام هؤلاء الأراضي العراقية، حل الدمار والعنف والصراعات الأهلية، مما زاد من نكبات العراق ومعاناته الاقتصادية، وهذا الواقع المرير يعكس عدم مصداقية الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، عندما أعلن في خطاب له يوم الثاني من أيار/ مايو من العام نفسه، قائلاً: "أن المهمة تم إنجازُها"، إلا أن ثمة نزاعات استمرت بعد الاحتلال راح ضحيتها آلاف الأبرياء ما بين قتلى ومصابين، فضلاً عن الملايين الذين تركوا ديارهم هرباً من الأحداث الدامية التي خيمت على أرجاء البلاد، وكانت العديد من المدن العراقية قد تحولت إلى حطام، وناهيكم من القضاء على ثروات ضخمة (بول، ناهوري: ٢٠٠٧، ص٩).

في ٢٤ أيار/ مايو عام ٢٠٠٣ حلَ الجيش العراقي بقرار من الحاكم المدني بول بريمر Paul Bremer[٤]، وأصبحت بعد ذلك الساحة خالية تماماً من كل ما يعيق تنفيذ الخطة الأمريكية التي تحقق الهدف المباشر ألا وهو (اندلاع العنف والفوضى بكل أبعادها) مما أدى إلى تسرب المرتزقة والتابعون لقوات الاحتلال إلى داخل العراق فضلاً عن الأعمال الإرهابية التي تستوجب شن الحملات العسكرية ضدها وضد كل المواقع الموجودة فيها سواء أكان وجودها حقيقياً أم وهمياً (حمادي: ٢٠١٠، ص٢٤١).

في ٢٨ حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٤ تشكلت الحكومة العراقية المؤقتة التي حلت محل مجلس الحكم التي واجهت العديد من الصعوبات السياسية والاقتصادية والأمنية، عملت هذه الحكومة مع سلطة الاحتلال بموجب قرار مجلس الأمن رقم (١٥٤٦) الصادر في الثامن من حزيران/ يونيو من العام نفسه، الذي منح السلطة المذكورة حرية اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للمشاركة في الحفاظ على الأمن والاستقرار في العراق (صابر: ٢٠١٤، ص٩٠).

وبعد مفاوضات وتدخل الحكومة الأمريكية تم صياغة دستور دائم وجديد للعراق والاستفتاء عليه في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠٥ (الحرب على العراق: ٢٠٠٧، ص١٢٢٧)، وكانت الخطوة التالية للحكومة العراقية الانتقالية هي إجراء انتخابات برلمانية، وهي ثالث عملية اقتراع مباشر للعراقيين بعد الاحتلال (اللامي: ٢٠١٨، ص٢٨١ ؛ حسين: ٢٠١٥، ص٨٦-٨٨).

ومرت الولايات المتحدة الأمريكية ما بين العام ٢٠٠٥ إلى منتصف عام ٢٠٠٧ بأشد مراحل ضعفها ووهنها، نتيجة لأعمال المقاومة العراقية ضدها، إذ كانت تتعرض لأكثر من (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف عملية شهرياً، بل كانت على وشك الإعلان عن هزيمتها رسمياً، على أثر ذلك طالبت أصوات عديدة من داخل الإدارة الأمريكية بانسحابها تجنباً للهزيمة، وتصاعدت حدة الرفض الشعبي الأمريكي لبقاء القوات الأمريكية في العراق، لذلك تبنى قائد القوات العسكرية السابق (ديفيد بتريوس David Petraeus)° خطة لزيادة عدد القوات العسكرية _ الأمريكية بحدود (٣٠) ألفاً جندياً لتصل إلى (١٦٨) ألف في حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٧ (مجموعة باحثين: ٢٠٠٩، ص١٥٧-١٦١ ؛ حمادي: ٢٠١٠، ص٢٦٨-٢٧٥).

وفي الأول من كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٧ أعلن الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش زيادة قواته، إذ كان قراره مفاجئاً نوعاً ما؛ لأن العمل جاري من لجنة تمثل الحزبين (الجمهوري – والديمقراطي) تتعلق بدراسة وضع العراق آنذاك، وقد أصدرت اللجنة تقريرها الذي أوصت فيه بتسلم قوات الأمن العراقية مسؤوليات ومهام إضافية، وسحب القوات الأمريكية، واطلاق جهود دبلوماسية مكثفة في المنطقة، وبذل المزيد لتشجيع المصالحة بين الطوائف المنقسمة، والفصائل السياسية في العراق، لكن التركيز الذي قدمه كان على الجانب الأمريكي في المجال الأمني الذي يمكن أن توفره القوات الأمريكية (كلينتون: ٢٠١٥، ص١٤٢-١٤٣).

ويتضح مما تقدم أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق كانت غير معتدلة، وبدأت نواياها تتضح منذ بداية غزو العراق في تسعينيات القرن الماضي عبر تشويه صورة العراق بحجة امتلاكه أسلحة الدمار الشامل وأنه يشكل خطورة على المنطقة العربية، فضلاً عن الحصار الاقتصادي الذي فرضته على العراق والافتراء الأمريكي على العراق في شتى المجالات بغية احتلاله، وعندما نالت مطالبها في الاحتلال عام ٢٠٠٣ دمرته وعاثت بأرضه فساداً، وتعرض العراقيون للظلم في هذه المدة أكثر مما كان عليه في السابق بقصد أمريكي وتحالفها الدولي، ولا داعي لذكر الأمم المتحدة التي لا تستطيع الوقوف أمام سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، لا بل الأخيرة هي من تقود الأمم المتحدة وتوجهها كيفما تشاء.

المبحث الثاني: مسار المفاوضات للاتفاقية الأمنية عام ٢٠٠٨

ومروراً باتفاق إعلان المبادئ للعلاقة طويلة الأمد بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، الذي وقع آنذاك بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٠٧ بين الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن ورئيس مجلس الوزراء العراقي نوري المالكي[٦]، وما تضمنه من رغبة العراق والولايات المتحدة الأمريكية في تكوين علاقة تشمل تعاون مشترك بين الطرفين في مجالات عديدة في مقدمتها التعاون السياسي والاقتصادي والأمني وقسم الإعلان على ثلاثة مجالات هي: المجال السياسي والدبلوماسي، والمجال الاقتصادي، والأمني (ادريس: ٢٠٠٩، ص١٩١ ؛ خوسيه: ٢٠٠٨، ص١١٩)، وأشارت ديباجة الإعلان إلى دعم الولايات المتحدة للحكومة العراقية في حماية الدستور من أي محاولة لتعطيله أو تجاوزه (وزارة الخارجية العراقية: ٢٠٠٧)، وعد الإعلان مهماً جداً لأنه سيكون المدخل الذي يؤسس الاتفاقية الأمنية محكومة في الأقل ببعض بنوده التي يصعب القول بأنها: تلبي مقتضيات المصلحة العامة للعراق وشعبه، مؤكداً في نهايته على أن تبدأ مفاوضات عاجلة بين الطرفين بأسرع وقت ممكن للتوصل إلى توقيع اتفاقية تحقق التعاون في المجالات المذكورة في الإعلان قبل نهاية عام ٢٠٠٨ (سليم: ٢٠٠٨، ص٢).

يبدو أن إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على سير عملية التفاوض والتعجل توقيع الاتفاقية بالسرعة القصوى لم يأت من فراغ، بالتأكيد جاء ذلك عقب محطات الفشل التي منيت بقواتها في العراق، والخسارة الاقتصادية التي واجهتها، والذريعة التي ارتكبتها على العراق بامتلاكه أسلحة دمار شامل بعدما تبين لها عدم امتلاك العراق ذلك، كل هذا جعلها تتسرع كثيراً بالخروج من العراق بأقل الخسائر مع الحفاظ على مصالحها وباتفاق مع أصدقائها من الحكومة العراقية.

في ١١ أذار/ مارس عام ٢٠٠٨ بدأت المفاوضات العراقية – الأمريكية بشأن عقد معاهدة طويلة الأمد حول الروابط المستقبلية بين الطرفين، وتحديد وضع القوات الأمريكية في العراق، ففي المادة (٧٧ ف ٧) أشار الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ (مجلس النواب: ٢٠١١، ص٤٣-٤٦) إلى أن نقطة الشروع في مسار عقد أية اتفاقية أو معاهدة دولية تبدأ مع انطلاقة عملية التفاوض والتوقيع عليها وتكون من صلاحية وتخصص رئيس الوزراء أو من يخوله، وفي هذا السياق شرع وفد من الخارجية العراقية برئاسة محمد الحاج حمود[٧] والوفد المرافق له[٨] وبتخويل من السيد رئيس الوزراء السابق نوري المالكي بإدارة عملية التفاوض مع وفد[٩] الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد جولة من المفاوضات المارثونية غير المجدية، أعلن رئيس الوزراء المذكور في ١٣ حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٨ خلال مؤتمر صحفي في عمان عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية ان المفاوضات بشأن الاتفاقية الأمنية الطويلة الأمد مع الولايات المتحدة الأمريكية وصلت إلى طريق مسدود بسبب المطالب الأمريكية التي تنتهك السيادة العراقية، لكنه أضاف مستدركاً أن المحادثات مستمرة وأن هناك أفكار بديلة يمكن أن تتحرك وان بدائل بدأت تتحرك، من دون أن يوضح ما هي تلك الأفكار والبدائل، ومن نيويورك

وفي اليوم نفسه قدم السيد هوشيار زيباري[١٠] وزير الخارجية العراقي صورة اكثر تفاؤلاً بكثير، وتوقع التوصل إلى اتفاق في وقت قريب ملمحاً إلى تحسن موقف الولايات المتحدة الأمريكية، ومؤكداً ان الاتفاقية المرتقبة لن تعط أي حصانة للأمريكيين (عبد اللطيف: ٢٠١٠، ص١١٥).

وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك الوقت تمارس الضغط على الحكومة العراقية للوصول إلى اتفاق يخدم مصالحها، إذ تحدثت واشنطن عن علاقة طويلة الأمد بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، وجاء على لسان سفيرهم في العراق ريان كروكر Ryan Crocker[١١] الذي حذر من انه من دون اتفاق أمني فأن القوات الأمريكية تبقى مكتوفة الأيدي، ومن دون توفير التدريب أو الدعم اللوجستي، كما حذر قائد القوات الأمريكية في العراق جورج ويليام كيسي George W. Casey [١٢] من انه من دون اتفاق أمني من شأنه أن تتفكك القوات العراقية، لأن الأرض العراقية وقواته الجوية والبحرية تعتمد كلياً على دعم الولايات المتحدة الأمريكية (مجبل: ٢٠١٦، ص٣٩٦ ؛ Abd Albari Atwan: 2008).

وتحدث في الشأن نفسه السيد هوشيار زيباري وزير الخارجية العراقي، الذي أكد هو الآخر هذه التحذيرات في مقابلة مع هيئة الإذاعة البريطانية، مشيراً إلى أن واشنطن أبلغت الحكومة العراقية انها ستوقف جميع عمليات قواتها في العراق، وعمليات التدريب لأفراد الشرطة والجيش والبناء ودعم المشاريع الاقتصادية في العراق في حال ان العراقيين لم ينتهوا من هذا الاتفاقية الأمنية قبل عام ٢٠٠٨ (مجبل: ٢٠١٦، ص٣٩٦-٣٩٧).

إذ غيرت الحكومة العراقية آنذاك الوفد المفاوض وتخويل السيد موفق الربيعي[١٣] مستشار الأمن القومي العراقي مهمة إدارة العملية التفاوضية التي اسفرت فيما بعد عن التوصل إلى مسودة لاتفاقية أكثر إيجابية، وفي الخامس من تشرين الأول/ اكتوبر عام ٢٠٠٨ قدمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحكومة العراقية مشروع الاتفاقية الأمنية من أجل الموافقة عليه، وخلال الأسبوع الأول من تسلم العراق للمشروع، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بأن المشروع غير قابل للتعديل، وعلى السلطات العراقية توقيعه (عبد اللطيف: ٢٠١٠، ص١١٥ ؛ الدباغ: ٢٠٠٨، ص٣٩).

وبعيداً عن الدستور العراقي عام ٢٠٠٥، قدمت وزارة الخارجية العراقية يوم ٢٣ تشرين الأول/ نوفمبر عام ٢٠٠٨ مسودة الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية إلى المجلس السياسي للأمن الوطني الذي يضم الرئاسات الثلاث (رئاسة الجمهورية، ورئاسة الوزراء، ورئاسة البرلمان) (بجك: ٢٠٠٨، ص١٥٤)، ووجد المجلس السياسي ان الاتفاقية جيدة ومفيدة ولكن بحاجة إلى تعديل في بعض بنودها على الرغم من ان الجانب الأمريكي كان مصراً على عدم تغيير بنود الاتفاقية، إلا ان إصرار الحكومة العراقية آنذاك جعل من الولايات المتحدة ان تتراجع عن موقفها السابق وتوافق على طلبات الوفد العراقي المفاوض في تعديل بعض فقرات الاتفاقية الأمنية، الأمر الذي أدى إلى مصادقة الحكومة العراقية على الاتفاقية الأمنية بين

العراق والولايات المتحدة بتاريخ ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر من العام المذكور واحالتها إلى مجلس النواب العراقي للمصادقة عليها طبقاً للمادة (١٦ رابعاً) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، ووقعت حكومتا العراق والولايات المتحدة الأمريكية على الاتفاقية في بغداد بالتاريخ المذكور في أعلاه إيماناً منهما في إقامة علاقة تعاون وصداقة طويلة الأمد بين البلدين (وثائق وزارة الخارجية العراقية: ٢٠١٥، ص٤)، وعرفت باسم (الاتفاقية الأمنية) على إنها تنظم الوجود الأمريكي عندما ينتهي تفويض الأمم المتحدة لقوات الاحتلال في العراق في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٨، وتشير الاتفاقية الأمنية إلى ان الغرض منها هو تحديد الأحكام والمتطلبات الرئيسة التي تنظم الوجود المؤقت للقوات الأمريكية في العراق وانشطتها فيه وانسحابها من العراق (حسين: ٢٠١٥، ص٩٢ ؛ محمود: ٢٠٠٩، ص١٦١-١٦٦ ؛ نخبة من الاساتذة والمفكرين: ٢٠٠٨، ص٢٣ ؛ فاضل: ٢٠٢٢، ص٢٥).

يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية عازمة على تحقيق هدفها في العراق، ألا هو عقد اتفاقية أمنية طويلة الأمد وحصراً قبل نهاية عام ٢٠٠٨، ومع رغبة الجانب العراقي بذلك إلا أن مسودة الاتفاقية الأمنية التي قدمتها الولايات المتحدة فيها من المغالطات والاخطاء والهفوات الكبيرة التي تغبن حق العراقيين سياسياً واقتصادياً وأمنياً ومع ذلك أصر الجانب الأمريكي على توقيعها بكل ما جاء فيها من الجانب العراقي، لا بل هددت العراق بقطع كل الامدادات والتدريب والمعونات إذا لم يتم توقيعها في الوقت المحدد، صار المفاوض العراقي بشكل خاص والحكومة بشكل عام في حيرة من أمرهم من توقيع الاتفاقية بكل ما جاء فيها أم لا، وظل الجانب الأمريكي يمارس ضغطه وبقوة على الجانب العراقي حتى تم توقيعها يوم ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٠٨، ويمكننا القول: إن اسراع الولايات المتحدة الأمريكية بتوقيع الاتفاقية جاء من خسارتها للعراق والعراقيين من جهة وقرب نهاية ولاية جورج بوش الابن من جهة أخرى الذي اراد كسب الرأي العام الأمريكي قبل الانتخابات، فضلاً عن أنه أراد أن يسجل بآخر مدة حكمة عملاً إيجابياً تاريخياً على حساب العراق والعراقيين، واتضحت في النهاية إنها مسرحية أمريكية سيناريو وإخراج لا غير.

المبحث الثالث: مضمون الاتفاقية الأمنية عام ٢٠٠٨

كان لابد من رؤية محتويات الاتفاقية الأمنية العراقية – الأمريكية التي وقعت في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٠٨ من مجالات سياسية واقتصادية وعسكرية والتركيز فيها ولا سيما الانسحاب الأمريكي من العراق بالوقت المتفق عليه بموجب الاتفاقية.

إذ شملت الاتفاقية الأمنية العراقية – الأمريكية سبعة مجالات: (سياسة ودبلوماسية، ودفاعية وأمنية، وثقافية، الطاقة والاقتصاد، والنقل والصحة والبيئة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنفاذ القانون والقضاء)، ومع الاهتمام في مجالات التعاون المذكورة في أعلاه آنذاك، إلا أن المصالح المشتركة في

المجالات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية تصدرت الاهتمام والمجالات التي سبق ذكرها (وثائق وزارة الخارجية العراقية: ٢٠١٥، ص٥).

على الرغم من المجالات الكثيرة التي تضمنتها الاتفاقية الأمنية إلا أننا سنتناول التفاصيل المتعلقة بالقوات الأمريكية والعراق عبر ديباجة التي جاء فيها اتفاق الجمهورية العراقية والولايات المتحدة الأمريكية على أهمية تعزيز امنهما المشترك والمشاركة في السلم والاستقرار الدوليين، ومحاربة الإرهاب في العراق، والتعاون في مجالات الأمن والدفاع، لردع التهديدات الموجهة ضد سيادة العراق ونظامه الديمقراطي الاتحادي الدستوري، وتم التأكيد على أن مثل هذا التعاون مبني على أساس الاحترام الكامل لسيادة كل منهما على وفق ما جاء بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبما انهما دولتين مستقلتين متكافئتين (وثائق وزارة الخارجية العراقية: ٢٠١٥، ص٥ ؛ اتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق: ٢٠٠٨، ص٢) وتحقق الاتفاق بينهما على إقرار ثلاثين مادة وكالآتي:

تشير المادة (الأولى) على المجال والغرض، إذ يحدد هذا الاتفاق الاحكام والمتطلبات الأساسية التي تنظم الوجود المؤقت وانسحاب القوات الأمريكية من العراق وتولي القوات العراقية المسؤولية الأمنية الكاملة (حطاب: ٢٠١٠، ص٢٣).

وتشير المادة (الثالثة) التي ركز فيها على احترام القوانين، وأكدت التزام أفراد القوات الأمريكية والعنصر المدني التابع لها بواجب احترام القوانين والأعراف والتقاليد والعادات العراقية والحصول على موافقة الحكومة في اثناء القيام بعملياتها العسكرية داخل العراق بموجب هذا الاتفاق (جريدة الاهرام المصرية: العدد (٤٤٥٣٣)، ٩ تشرين الثاني عام ٢٠٠٨).

وتشير المادة (الرابعة) التي تعد الأخطر من بين المواد التي جاءت بها الاتفاقية؛ لانها ضمنت بعض الفقرات التي بحاجة إلى تمعن، إذ تضمنت الفقرة الأولى منها الآتي: " تطلب حكومة العراق المساعدة المؤقتة من قوات الولايات المتحدة الأمريكية لمساندتها في جهودها من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار في العراق بما في ذلك التعاون في القيام بعمليات ضد تنظيم القاعدة والمجموعات الخارجة عن القانون" (العبيدي: ٢٠١٩، ص٢٠ ؛ حطاب: ٢٠١٠، ص٢٣).

وأشارت المواد (الخامسة إلى الحادية عشرة) إلى عائدية الممتلكات، واستخدام المنشأة والمساحات المتفق عليها، ووضع وخزن المعدات الدفاعية، وحماية البيئة، وحركة المركبات والسفن والطائرات، وإجراءات التعاقد، والخدمات والاتصالات، وفحوى عنوانات المواد المذكورة هو الوسائل لتحقيق تلك الأهداف المتعلقة بالمنشأة التي تستخدمها القوات التي ترجع عائديتها للحكومة العراقية، وآليات استخدامها في إطار الاحترام الكامل لسيادة العراق، وضمان إمكانية الوصول إليها واستخدامها وتطويرها وتوفير المواد والخدمات اللازمة لها بضمنها حرية استخدام أنظمة الاتصالات من الجانب الأمريكي بكل حرية (اتفاقية سحب القوات الاجنبية من العراق:

٢٠٠٨، ص٥-٨ ؛ عبد اللطيف: ٢٠١٠، ص١١٧)، يتبين من بنود تلك المواد أن الجانب الأمريكي يريد مصلحته على حساب مصلحة العراق والعراقيين والدليل على ذلك طلبها المذكور استخدامها الاتصالات بكل حرية وعلى الأرض العراقية هذا دليل على انهم يريدون السير في العراق مثلما يسيرون على ارضهم وهذا غير منطقي اطلاقاً، والتعاقد ايضاً مثلما يريدون.

وقد اندرجت ضمن المواد (الثالثة عشرة – التاسعة عشرة) التي جاءت بالعنوانات: (حمل الأسلحة وارتداء البزاة الرسمية، والدخول والمغادرة، والاستيراد والتصدير ، والضرائب والاجازات والتراخيص، والمركبات الرسمية والعسكرية، وخدمات النشاطات الساندة، والعملة والصرف الأجنبي)، والحقوق والخدمات التي تخصصها لها السلطات العراقية مثل: حمل السلاح وارتداء البزاة العسكرية، والمواصلات الخاصة بها ومن دون أية رسوم أو ضرائب فضلاً عن الخدمات اللوجستية التي يتطلبها وجود هذه القوات مثلاً: "عمليات الاستيراد والتصدير ، ومنح الاجازات والتراخيص، وخدمات الاسناد والعملة والصرف"، غير أن سقف الحرية هذا لا يصل إلى حد المساس بالمواقع الأثرية أو استخدام تلك المنشآت لتخزين أسلحة الدمار الشامل أو بطريقة تضر بالبيئة أو تهدد حياة المدنيين الأمنين (عفتان: ٢٠١٠، ص٢٣٤ ؛ عبد اللطيف: ٢٠١٠، ص١١٧).

وفي الشأن نفسه، أن العراق يواجه تحديات وتهديدات آنذاك من تنظيم الدولة الاسلامية ويتطلب ذلك وحدة العراقيين لحماية آمن وسيادة البلاد، إلا أن العراق كان يمر في ظروف اقتصادية وأمنية صعبة للغاية ويحتاج إلى دعم الأصدقاء والشركاء لمواجهة التحديات، ويأتي الجانب العسكري والاستخباري في مقدمة الدعم المطلوب، واعتمد العراق في بناء جيشه بعد العام ٢٠٠٣ على الولايات المتحدة الأمريكية بوصفه شريكاً أساسياً يرتبط معه باتفاقية أمنية استراتيجية تتضمن تعاوناً عسكرياً وأمنياً (العبيدي: ٢٠١٩، ص٣٤).

ويعد التعاون العراقي – الأمريكي في مجال التسليح أحدى عنوانات العلاقة الرصينة بين الجانبين وانعكاساً للتفاهمات السياسية بينهما والمبني على ضرورة دعم القوات الأمنية العراقية في مواجهة التهديدات الارهابية التي لا تهدد العراق فحسب بل منطقة الشرق الأوسط والعالم بأجمعها (وثائق وزارة الخارجية العراقية: ٢٠١٥، ص٧).

وتضمنت المادة (العشرون) وعنوانها المطالبات التي تسقط حق العراق في المطالبة بأي تعويض، إذ أشارت إلى انه باستثناء المطالبات الناشئة عن العقود يتنازل الطرفان عن حق مطالبة الطرف الآخر بالتعويض عن أي ضرر أو خسارة أو تدمير يلحق بممتلكات القوات المسلحة أو العنصر المدني لأي من الطرفين أو المطالبة بتعويض عن إصابات أو وفيات قد تحدث لأفراد القوات المسلحة أو العنصر المدني والناجمة عن تأديتهم لواجباتهم الرسمية في العراق (مجبل: ٢٠١٦، ص٤٠٩-٤١٠)، وماذا عن الضحايا العراقيين والممتلكات التي دمرتها على أيدي القوات الأمريكية المحتلة وعن اليتامى من العوائل العراقية ووو ... الخ

من الدمار الذي حل بالعراق كله سببه القوات الأمريكية التي اعترفت بعد سنين على أنهم اخطأوا بدخولهم للعراق، وأنه لا يمتلك أسلحة الدمار الشامل الذي اتخذه الجانب الأمريكي ذريعة للاحتلال.

وجاءت المادة (الحادية والعشرون) بعنوان (الاحتجاز) التي نصت الآتي:

١_ لا يجوز للقوات الأمريكية توقيف أي شخص أو إلقاء القبض عليه (باستثناء التوقيف أو إلقاء القبض على عضو من قوات الولايات المتحدة الأمريكية أو العنصر المدني) إلا بموجب قرار عراقي يصدر وفقاً للقانون العراقي وعملاً بالمادة (الرابعة).

٢_ في حال قيام القوات الأمريكية بتوقيف أشخاص أو القاء القبض عليهم كما هو مرخص به في هذا الاتفاق أو القانون العراقي، يجب تسليم هؤلاء الأشخاص إلى السلطات العراقية المختصة خلال (٢٤) ساعة من وقت توقيفهم أو القاء القبض عليهم.

٣_ يجوز للسلطات العراقية أن تطلب المساعدة من قوات الولايات المتحدة الأمريكية لغرض توقيف أفراد مطلوبين أو إلقاء القبض عليهم.

٤_ عند بدء تنفيذ هذا الاتفاق تقوم القوات الأمريكية بتقديم المعلومات المتوفرة عن جميع الموقوفين لديها إلى الحكومة العراقية، تصدر السلطات العراقية أوامر إلقاء قبض على المطلوبين منهم، لغرض استلامهم وتوقيفهم وإطلاق سراح جميع الموقوفين الباقين من قبل القوات الأمريكية بشكل منظم وأمن إلا إذا طلبت الحكومة العراقية خلاف ذلك، عملاً بالمادة (الرابعة) من هذا الاتفاق.

٥_ لا يجوز للقوات الأمريكية تفتيش المنازل أو العقارات الأخرى إلا بموجب أمر قضائي عراقي يصدر في هذا الصدد وبالتنسيق الكامل مع الحكومة العراقية، باستثناء الحالات التي تدور فيها عمليات قتال فعلية، عملاً بالمادة (الرابعة) (اتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق، ٢٠٠٨، ص١٥ ؛ عفتان: ٢٠١٠، ص٢٢٩).

وذكرت المادة (الثانية والعشرون) تطبيق هذا الاتفاق على دول أخرى أي للعراق الحق في التوصل إلى اتفاق مع أية دولة من الدول المشاركة في القوات متعددة الجنسية لطلب مساعدتها في تحقيق الامن والاستقرار (حطاب وآخرون: ٢٠١٠، ص٤١).

واحتوت المواد (الثالثة والعشرون – الرابعة والعشرون/ الثامنة والعشرون – الثلاثون) وعنواناتهما التنفيذ، وانسحاب القوات الأمريكية من العراق – المنطقة الخضراء – ومدة سريان مفعول الاتفاقية، والتي نصت على آليات تنفيذ وتعديل وتفسير وانتهاء مفعول بنود هذه الاتفاقية، إذ اناطت تنفيذ هذا الاتفاق وتفسيرة بلجان وزارية مشتركة مع لجان فرعية في مختلف المجالات (ادريس: ٢٠٠٩، ص١٩٤ ؛ عبد اللطيف: ٢٠١٠، ص١١٧).

وتناولت المادة (الخامسة والعشرون) الترتيبات التنفيذية التي يدخل فيها الطرفان في ترتيبات تنفيذية من اجل تنفيذ احكام هذا الاتفاق، والمادة (السادسة والعشرون) التي تضمنت على إجراءات لإنهاء تطبيق الفصل

السابع من ميثاق الأمم المتحدة على العراق: اعترافاً بحق حكومة العراق في أن لا تطلب تجديد الولاية والتفويض الممنوحين للقوات المتعددة الجنسية بمقتضى الفصل السابع المتضمن في قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٧٩٠) للعام ٢٠٠٧، وهو التفويض الذي تنتهي صلاحيته يوم ٣١ كانون الأول عام ٢٠٠٨ (اتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق، ٢٠٠٨، ص١٦-١٧ ؛ ياسين: ٢٠١٢، ص١٠٨)، يبدوا أن الفقرة الوحيدة التي تستحق المناقشة في الاتفاقية هو اخراج العراق من طائلة البند السابع الذي دمر العراق وجعله في دوامة، منذ اجتياح العراق للكويت ١٩٩٠.

وتضمنت المادة (السابعة والعشرون) مدة سريان هذا الاتفاق بثلاث سنوات يشملها موعد انسحاب قوات الولايات المتحدة الأمريكية من العراق بالكامل بوقت لا يتعدى نهاية عام ٢٠١١ على أن يتم الانسحاب من المدن بتاريخ لا يتجاوز ٣٠ حزيران عام ٢٠٠٩، إلا إذا طلبت السلطات العراقية خلاف ذلك، وبالإمكان تعديل الاتفاق بموافقة الطرفين خطياً، وينتهي العمل بهذا الاتفاق بعد مرور عام من تسلم الطرف الأخر بطلب خطياً يتضمن رغبته في انهاء هذا الاتفاق (عفتان: ٢٠١٠، ص٢٢٨).

إن الاتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية جاءت بوقت كانت الانتخابات الأمريكية على الأبواب، وأراد الرئيس الأمريكي جورج بوش الأبن أن يكسب الرأي العام لصالحه في مثل هكذا اتفاقية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعرض الجانب الأمريكي إلى خسائر متتالية منذ احتلاله العراق حتى نيته عقد اتفاقية أمنية مع الجانب العراقي، بل أراد الجانب الأمريكي أن يرتب أوراقه ويحسن من تعامله مع الجانب العراقي، والأزمة الاقتصادية التي عصفت بهم هي من جعلها تعطي تنازلات وتوافق على التعديلات العراقية على الاتفاقية الأمنية، وإصرار الجانب الأمريكي على توقيع الاتفاقية الأمنية قبل نهاية عام ٢٠٠٨؛ وذلك لقرب نهاية ولاية الرئيس الأمريكي المذكور فأراد عن طريق توقيع الاتفاقية تحسين العلاقات الأمريكية العراقية، وهذا يحسب له ولحكومته فيما بعد، فالتوقيع جاء بضغط أمريكي على الحكومة العراقية وإلا ستقطع التعامل الاقتصادي والسياسي والعسكري مع العراق، هذا ما جعل الجانب العراقي يخضع للأمر الأمريكي ويوقع الاتفاقية في نهاية العام ٢٠٠٨.

المبحث الرابع: الموقف من الاتفاقية الأمنية عام ٢٠٠٨

إن التوقيع على الاتفاقية الأمنية العراقية – الأمريكية في ١٧ تشرين الثاني عام ٢٠٠٨ واجهت مواقف متعددة مؤيدة ومعارضة محلياً ودولياً، وجاءت المواقف من القوى التي سنذكرها في أدناه كلاً حسب مصلحته بل ربما جاءت مواقف يمكن عدها وطنية خالصة وأخرى تراعي مصلحتهم الخاصة على مصلحة الوطن وشعبه، ومن جهة أخرى يمكننا القول: بأن الاتفاقية الأمنية احرجت بعض القوى السياسية لدرجة جعلتها لا تستطيع التعبير عن موقف صريح بل ظل الحزب أو الكتلة أو السياسي أو حتى الحكومة تلف وتدور بعيداً

من قول الموقف الصريح، ما جعلها تتكلم عن عدم احراج موقفها عن الجانب الأمريكي والجهات الخارجية الأخرى.

بدأت تلك المواقف في أول صورها محلية منها هيئة علماء المسلمين أول المواقف المحلية رفضاً للاتفاقية، وتعد من القوى الدينية والسياسية الرافضة للاحتلال الأمريكي للعراق، ورافضة للعملية السياسية في ظل الوجود العسكري الأمريكي، إذ أطلقت على الاتفاقية في بيان لها بأنها اتفاقية الاذعان، وسوف تزول بزوال المحتل، وعدها باطلة، أما التيار الصدري بزعامة السيد مقتدى الصدر[١٤] دام ظله فقد رفض الاتفاقية الأمنية مع الاحتلال، وذلك من ثوابت الحرص على سيادة العراق بعيداً من المساومات، وعدها أول وصمات الذل والعار التي تطبقها الحكومة العراقية؛ متحججة بإخراج المحتل مع أن اخراجه لا يحتاج إلى أي اتفاق مع من لا عهد له ولا دين، واضاف زعيم التيار الصدري بنظرته إلى كل الأمور بشكل سيادي وتتبع سياسة (إما نحن وإما لا شيء)، وأضاف إلى ذلك أن الاتفاقية تنتهك السيادة العراقية (مجبل: ٢٠١٦، ص٤١٩-٤٢٠).

وكان موقف التحالف الكردستاني منذ البداية متحمس للاتفاقية، ورحب بها من دون قيد أو شرط، إذ اعلن رئيس إقليم كردستان مسعود البرزاني[١٥] موافقة الأكراد على الاتفاقية الأمنية المزمع توقيعها مع الولايات المتحدة الأمريكية مؤكداً أن: (هناك الكثير من النقاط الايجابية فيها)، لهذا أعلن تأييده لها وهذا هو الموقف الرسمي للأكراد في إقليم كردستان، وأكد البرزاني بأنه ليس في الاتفاقية ما يمس السيادة العراقية، وأن الطرف الأمريكي قام بمراعاة الوضع العراقي كثيراً كما تمت مراعاة مسألة السيادة، ومصالح الشعب العراقي، وأكدوا أنهم مستعدون لاستضافة قاعدة عسكرية أمريكية في إقليم كردستان (العبيدي: ٢٠١٩، ص٣٨).

أما عن جبهة التوافق بقيادة طارق الهاشمي[١٦]، وجهة الحوار الوطني بقيادة صالح المطلك، والقائمة العراقية برئاسة إياد علاوي[١٧]، ومعهم عدد من الاعضاء المستقلين الذين طرحوا مع توقيت التصويت على الاتفاقية مشروعاً للإصلاح السياسي شرطاً للتصويت على الاتفاقية فيه عدد من المطالب منها: اطلاق سراح المعتقلين، وإلغاء قانون اجتثاث البعث، وتحويله إلى عملية قضائية، واعادة المهجرين إلى العراق، وإعادة مناقشة الدستور، وإيقاف ملاحقة التيارات السياسية، وضمان نزاهة الانتخابات، ودمج قوات الصحوة إلى أجهزة الدولة المدنية والعسكرية، وإعادة بناء القوات المسلحة على أسس منهجية غير سياسية، وعرض الاتفاقية للاستفتاء العام ليأخذ به رأي الشعب (الاتفاقية الأمنية بين الرفض والقبول ... http:\\www.islam online-net\Arabic\doc).

اما موقف المجلس الأعلى الإسلامي فأنه حاول التعامل مع الاتفاقية بنوع من البراغماتية بحيث لا يخسر الجماهير في الحملات الانتخابية ولا يصطدم مع الجانب الأمريكي، ولا يفقد علاقاته الخارجية سواء مع ايران أو الدول الأخرى، وحاولوا (مسك العصا من المنتصف)، إلا أنه تملص في النهاية من الأمر بجعله موضوعاً لا يخصه فقط، بل يخص أطراف وشخصيات سياسية أخرى، وعن موقف الائتلاف العراقي الموحد بمختلف

تياراته يعمل بمنهجية عدم التورط في صدام مع الولايات المتحدة الأمريكية مع المحافظة على العلاقات مع الأطراف الأخرى (جريدة الأهرام المصرية: العدد (٤٤٥٣٣)، بتاريخ التاسع من تشرين الثاني عام ٢٠٠٨).

ونختم الموقف من الاتفاقية الأمنية من النجف الأشرف وعن موقف المرجعية الدينية المتمثلة بالسيد علي السيستاني (دام ظله)[١٨] والذي انطلق من مبدأ ترك الأمر إلى ذوي الاختصاص في السلطتين التنفيذية والتشريعية لأنهما يمثلان الشعب ولهم الاشراف الفني والإداري، محذراً الحكومة بضرورة توخي الحذر والدقة عند الشروع بالاتفاقية، وعدم التفريط بمبادئ استقلال سيادة العراق، والحفاظ على مقدراته وثرواته، ولا ننسى الموقف الشعبي العراقي الرافض للاحتلال، وصاحب النظرة للاتفاقية التي هي ليست أكثر من دعاية اعلامية، وهي كل ما سيجنيه الرئيس الأمريكي جورج بوش الأبن من الحرب التي قادها في العراق، وتغطية لفشله في تحقيق أي هدف لبلده اقتصادي أو عسكري، بل كبد بحربه على العراق خسائر مادية جسيمة (مجبل: ٢٠١٦، ص٤٢٤).

كل الكتل السياسية وضفت موضوع الاتفاقية الأمنية العراقية – الأمريكية لصالح حملاتها الانتخابية، وأرادت مسك العصى من النصف، ولا تريد التفريط بجهة على حساب جهة أخرى، من حيث أنها لا تريد التفريط بالعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية من جهة ودول الجوار ولاسيما إيران من جهة أخرى، والأهم من ذلك لا تريد مخالفة رأي الشارع العراقي وبما أن الشعب العراقي غير مقتنع تماماً بالاتفاقية ووصفوها بأنها مسرحية بين الأمريكيين والسياسيين العراقيين فلا داعي الاعتراف بها، وعدها باطلة، فدخلت الكتل في حرج من جميع الجهات، وظلت ملازمة للدبلوماسية والمماطلة بعدم ابراز الموقف الحقيقي من الاتفاقية، بل إنها رافضة في العلن مؤيدة في السر وهذه الطامة الكبرى.

أما التيار الصدري فكان له موقف يختلف عن مواقف الكتل والسياسيين الآخرين، فجعل السيادة العراقية والمصلحة العامة بالدرجة الأولى، والسعي إلى احراج حكومة نوري المالكي والضغط عليها لرد الدين عن ما حصل خلال صولة الفرسان التي نفذها المالكي ضد التيار الصدري من جهة أخرى، ما جعله يرى إلى ضرورة عرض الاتفاقية على الاستفتاء العام، لأن الشعب هو صاحب القرار بالرفض أو القبول، وأراد احراج الحكومة العراقية آنذاك بطريقة أو بأخرى لرد الموقف بالمثل.

أما عن الموقف العربي من الاتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية، فقد كان الترحيب سابق التوقيع وجاء ذلك عبر موقف جامعة الدول العربية، وفي تصريح الأمين العام للجامعة عمرو موسى[١٩] الذي أكد: (أهمية أن لا يساء استخدام الاتفاقية الأمنية في شن أي هجوم باتجاه أي دولة في المنطقة)، مؤكداً السلام والتهدئة، وكانت المملكة الاردنية الهاشمية من أوائل الدول العربية المرحبة بالتوقيع على الاتفاقية الأمنية على الرغم من اصرار حكومتها على اشراكها بالرأي واطلاعها على بنود الاتفاقية، وذلك لاعتبارات منها: تعويض الخلل

والفتور الذي أصاب علاقة بلدهم مع العراق بعد سقوط النظام العراقي، ومواجهة النفوذ الايراني الذي استشرى خطرة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وعن موقف سوريا التي رفضت الاتفاقية الأمنية وبشدة على اعتبارها ستحول العراق إلى قاعدة لضرب دول الجوار، ودعت إلى موقف عربي موحد لإنهاء الاحتلال الأمريكي للعراق، أما موقف المملكة العربية السعودية والكويت، فلم تخف الحكومتان حماسهما في تأييد التوقيع على الاتفاقية تحت ذريعة الحرص على أمن العراق وسيادته وحرية اختيار شعبه وحكومته (عبد اللطيف: ٢٠١٠، ص١٢٣-١٢٤).

كانت العلاقات بين الدول العربية ولاسيما الخليجية منها جيدة جداً مع الولايات المتحدة الأمريكية لدرجة تعاونت الدول العربية مع الجانب الأمريكي لإسقاط النظام العراقي عام ٢٠٠٣، وأيدت خطوات الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، خوفاً من النظام العراقي آنذاك لما كان يشكله من قوة شرق أوسطية، وأرادت الدول العربية أن ينعم العراق بالأمن والاستقرار بعد اسقاط النظام العراقي السابق ما جعلها توافق وبحماس على التوقيع للاتفاقية الأمنية العراقية – الأمريكية، وبما أن العلاقات العربية – الأمريكية جيدة فجاء التشجيع وبحماس لتوقيع الاتفاقية المذكورة، رغبتهم بالتغيير الإيجابي في المنطقة وحتى يعم الأمن والاستقرار في العراق، وتخلصهم من السيطرة الأمريكية.

الخاتمة:

يمثل عام ٢٠٠٣ نقطة تحول على العراق والعراقيين، ألا هو الاحتلال الأمريكي للعراق الذي انتهكت فيها السيادة العراقية من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بعد أن حلت المؤسسات الأمنية، وعمت الفوضى في الساحة العراقية، وتأججت الطائفية في مكونات المجتمع العراقية، وصار الجانب الأمريكي يراقب من كثب؛ مع تصعيد المقاومة الجهادية العراقية ضد القوات الأمريكية المحتلة، ولا ننسى تقريب الشخصيات السياسية لحكم العراق صار من له علاقة حميمة وقريب من القرار الأمريكي، وسارت السياسة الأمريكية تجاه العراق على هذه الحال حتى وصولنا إلى عام ٢٠٠٨.

عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ تحركت الولايات المتحدة الأمريكية وارادت حسم وتحديد شكل العلاقة التي تربطهم مع العراق، فتوجهت لجانب الاتفاقيات والمعاهدات، وكثفت من مفاوضاتها مع الجانب العراقي؛ لتجاوز العراقيل والهفوات التي تحصل في طريق المفاوضات وبعض الأوقات تهدد الجانب العراقي في حال عدم رغبته بعقد الاتفاقية، سارت الاحداث التفاوضية مع حزم الولايات المتحدة الأمريكية وعزمها على التوصل إلى اتفاقية أمنية قبل نهاية عام ٢٠٠٨، والا ستقطع الامدادات والتدريب عن القوات العراقية خاصة أن الاخيرة معتمدة اعتماداً مباشراً على الجانب الأمريكي، بعد التعديل على الاتفاقية عدة مرات وتجاوز بعض التعديلات التي طلبها المفاوض والحكومة العراقية إلا أن الجانب الأمريكي كان مسرعاً لدرجة إنه مصر على

تمشية الاتفاقية الأمنية من دون تعديل، وتعرض المفاوض والحكومة العراقية إلى ضغط فريد من نوعه وهم لا حول ولا قوة لهم، كانوا مستسلمين للقرار الأمريكي وفي موقف حرج من الشارع العراقي في الوقت نفسه، ما جعل الاحداث تمشي سريعاً وتم تمرير الاتفاقية الأمنية في مجلسي الوزراء والنواب صادق عليها في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٠٨.

حققت الولايات المتحدة الأمريكية هدفها، وسيرت قرارها على الحكومة العراقية مثلما أرادت بتوقيعها على الاتفاقية بالوقت المخطط من قبلها، ناورت وهددت واقنعت الحكومة العراقية وسياسييها في الوقت نفسه، فضلاً عن أنها عدت عملها انجازاً تاريخياً للرئيس جورج بوش الأبن على نحو خاص، والولايات المتحدة الأمريكية على نحو عام، واتفقت على وقت الانسحاب من العراق، وحددت علاقتها مع الجانب العراقي في المجالات شتى الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، والعسكرية، في ثلاثين مادة، رسمت فيها كل تفاصيل العلاقة بين الطرفين، وكان الموقف المحلي والعربي والإسلامي بين مؤيد ومحايد ودبلوماسي ولا يوجد معارض إلا القليل؛ لأن الجميع يرغبون بالاستقرار والأمن في العراق خاصة، والمنطقة على نحو عام، وأغلب الظن أنه لم يسر على ما تم الاتفاق بين الطرفين؛ فدائماً الولايات المتحدة الأمريكية ما تعلن الاتفاق وتنتهكه من جهة أخرى، فلم يتم الانسحاب، ولم يتعاملوا مع الجانب العراقي اقتصادياً أو امنياً أو سياسياً مثلما تم اقراره في الاتفاقية عام ٢٠٠٨ بل سارت الأمور بالعكس.

المصادر والمراجع:

أولاً_ الوثائق العراقية:

- وثائق وزارة الخارجية العراقية: التقرير السياسي السنوي لسفارة جمهورية العراق في واشنطن لعام ٢٠١٥.

ثانياً_ المذكرات الشخصية:

١- إياد علاوي: بين النيران : محطات في مسيرة إياد علاوي، دار المدى للنشر، ط٢، بغداد، ٢٠٢١.

٢- السفير بول بريمر: عام قضيته في العراق النضال لبناء غد مرجو، ترجمة: عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٦.

٣- جورج دبليو بوش: مذكرات جورج دبليو بوش: قرارات مصيرية، ترجمة: رفيف صباح، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، القاهرة، ٢٠١٢.

٤- هيلاري كلينتون: خيارات صعبة، مذكرات هيلاري رودهام كلينتون، ترجمة: ميراي يونس، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٥.

ثالثاً_ الكتب العربية:

١- اتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق، المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء، مطبعة أربيل، بغداد، ٢٠٠٨.

٢- احمد صالح الجبوري: الحرب العدوانية – الحرب على العراق (دراسة قانونية)، دار ومكتبة الجيل العربي، الموصل، ٢٠١٣.

٣- احمد إبراهيم محمود وآخرون: حال الامة العربية ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ امة في خطر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩.

٤- ارشد مزاحم مجبل: الاستراتيجية الأمنية الامريكية في العراق في ضوء الاتفاقية بين حكومتي العراق والولايات المتحدة الأمريكية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٨.

٥- الحرب على العراق: يوميات – وثائق – تقارير ١٩٩٠- ٢٠٠٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧.

٦- باسل يوسف بجك: مشروع الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية الاحتلال التعاهدي عبر منهج اتفاقيات مركز القوى الامريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨.

٧- جواد كاظم حطاب وآخرون: الاتفاقية العراقية – الأمريكية تداعياتها محلياً واقليمياً، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ٢٠١٠.

٨- سقوط بغداد: الوقائع الكاملة ليوميات حرب الخليج الثالثة، دار القلم للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.

٩- سليمان الدباغ: الاتفاقية العراقية الامريكية – وقائع وسيناريوهات مفترضة، بحث مقدم في ندوة الاستراتيجية الامريكية في العراق والمنطقة، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، بغداد، العدد (٢٩)، ٢٠٠٨.

١٠- شفيق السامرائي: نوري المالكي ٢٠٠٦-٢٠١٤ سنوات الفشل والفساد الإداري والمالي، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٨.

١١- صلاح عبد الرزاق: السيد السيستاني ودوره السياسي في العراق، دار المحجة البيضاء، بيروت، ٢٠١٩.

١٢- صالح غانم حسين: مواقف الدول العربية من التغيرات السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٥.

١٣- عبد الرحمن جدوع سعيد التميمي: الأكراد العراقيون في ثمانية وستين عاماً ١٩٢٠-١٩٨٨ دراسة تاريخية – سياسية، مؤسسة الصادق الثقافية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٢٤.

١٤- علي الزيدي: مقتدى الصدر والمخلصون، مطبعة الديواني، بغداد، ٢٠١٢.

١٥- عثمان حمادي: حقيقة الفشل الأمريكي في العراق، دار الكتاب العربي، بغداد، ٢٠١٠.

١٦- عمرو موسى – كتابية – النشأة وسنوات الدبلوماسية، تحرير وتوثيق: خالد ابو بكر، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٧.

١٧- محمد الحاج حمود: مفاوضات سحب القوات الأمريكية من العراق عام ٢٠٠٨، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧.

١٨- مجلس النواب العراقي: دستور جمهورية العراق، الدائرة القانونية، ط٥، بغداد، ٢٠١١.

١٩- محمد السعيد ادريس: الاتفاقية الأمنية العراقية بين طهران وواشنطن، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٩.

٢٠- نبيل محمد سليم: اعلان مبادئ العلاقة طويلة الأمد بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (١٦٢)، بغداد، ٢٠٠٨.

٢١- نخبة من الأساتذة والمفكرين: الاتفاقية العراقية الامريكية (في بعدها الاستراتيجي، النفطي، القانوني)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨.

٢٢- هشام بشير وعلاء الضاوي سبيطة: احتلال العراق وانتهاكات البيئة والممتلكات الثقافية، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٣.

رابعاً_ الكتب المعربة:

١- انتوني كوردسمان خوسية: العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨.

٢- بوب ودورد: خطة الهجوم، تعريب: فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٤.

٣- بولا برودويل فيرنون لوب: كامل رصيدنا سيرة الجنرال ديفيد بتريوس، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٥.

٤- جيمس بول وسيلين ناهوري: الحرب والاحتلال في العراق: تقرير للمنظمات غير الحكومية، ترجمة: محمد الشرع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧.

خامساً_ البحوث العلمية:

١- الاء حسن محمد العبيدي: مستقبل اتفاقية الاطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، معهد الخدمة الخارجية، وزارة الخارجية، بغداد، ٢٠١٩.

٢- سامر مؤيد عبد اللطيف: (اتفاقية سحب القوات الأمريكية من العراق: رؤية في الابعاد الاستراتيجية والمحاذير المستقبلية)، مجلة جامعة كربلاء العلمية: العدد الرابع، المجلد الثامن، جامعة كربلاء، ٢٠١٠.

٣- عبد الله الشايبي: حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وامن منطقة الخليج العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية: العدد (١٩)، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، ٢٠٠٨.

سادساً_ الرسائل والاطاريح العلمية:

١- طالب حسين: دور النفط في استراتيجية احتلال العراق ٢٠٠٣، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠١٤،

٢- مروة عباس فاضل: العلاقات العراقية – الأمريكية منذ عام ٢٠١٤، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٢٢.

سابعاً_ الكتب الأجنبية:

- Abd Albari Atwan, ,Iran's men in Iraq ready to abort the agreement, Al Quds Alarabi, 12th of October 2008.

ثامناً_ المواقع الالكترونية:

١- سيرة طارق الهاشمي الذاتية ... https://www.noor-book.com/

٢- غسان شربل: على خط الزلزال هوشيار زيباري يروي محطات من تجربته ... https://wamdabook.com/book

٣- الموسوعة الرقمية العربية ... https://tagepedia.org/Entry.aspx?id

٤- سيرة جورج ويليام كيسي الذاتية ... https://dbpedia.org/page/George_W._Casey_Jr

٥- الذاكرة السورية ... https://syrianmemory.org/archive/figures

الهوامش

[١] – جورج بوش الابن: ولد في السادس من تموز/ يوليو عام ١٩٤٦، سياسي ورجل أعمال أمريكي ينتمي إلى الحزب الجمهوري، تخرج في جامعة ييل عام ١٩٦٨ وكلية هارفرد للأعمال عام ١٩٧٥، حكم ولاية تكساس ١٩٩٤، الحاكم السادس والأربعين لولاية تكساس للمدة ١٩٩٥–٢٠٠٠، شغل منصب الرئيس الثالث والأربعين للولايات المتحدة للمدة ٢٠٠١ –

٢٠٠٩، للمزيد انظر، جورج دبليو بوش: مذكرات جورج دبليو بوش: قرارات مصيرية، ترجمة: رفيف صباح، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، القاهرة، ٢٠١٢.

[٢]– ذكر (كوفي عنان) الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، أن الحرب الأمريكية في العراق غير شرعية وتتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، للمزيد انظر، عبد الله الشايبي: حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وامن منطقة الخليج العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية: العدد (١٩)، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، ٢٠٠٨، ص٣١.

[٣]– اخذت الولايات المتحدة الأمريكية أسلحة الدمار الشامل ذريعة لاحتلال العراق، وحاولت ترويجها في الأمم المتحدة ومجلس الأمن وأمام العالم، وبعد الاحتلال قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال فريق تفتيش برئاسة " ديفيد كي" وظل الفريق يجري البحث ولم يعثروا عليها ولا حتى على أي أثر لها، وفي النهاية تم حل الفريق المذكور من دون فائدة، للمزيد انظر، طالب حسين: دور النفط في استراتيجية احتلال العراق ٢٠٠٣، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠١٤، ص١٨٣.

[٤] – بول بريمر: ولد في ٣٠ ايلول/ سبتمبر عام ١٩٤١، دبلوماسي أمريكي، انخرط في السلك الدبلوماسي عام ١٩٦٦، خدم في سفارات بلاده في بلدان عديدة، القائم بأعمال السفير في النرويج للمدة ١٩٧٦–١٩٧٩، سفيرا في هولندا عام ١٩٨٣، وسفيرًا في وزارة الخارجية الأميركية لشؤون مكافحة الإرهاب عام ١٩٨٦، وكبير مستشاري الرئيس ووزير الخارجية الأميركية لشؤون الإرهاب للمدة ١٩٨٧–١٩٨٩، تقاعد في نهاية عام ١٩٨٩، بعد ذلك عينه الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش رئيساً للإدارة المدنية في العراق في السادس من أيار/ مايو عام ٢٠٠٣ ، للمزيد انظر، السفير بول بريمر: عام قضيته في العراق النضال لبناء غد مرجو، ترجمة: عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٦ ؛ صالح غانم حسين: مواقف الدول العربية من المتغيرات السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٥، ص٦١.

[٥]– ديفيد باتريوس: ولد في السابع من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٥٢ في ولاية نيويورك لوالدين من أصول هولندية، تخرج عام ١٩٧٤ من الأكاديمية العسكرية الأمريكية، تولى مناصب قيادية في قوات المظليين الآلية والمشاة الجوية الهجومية في أوروبا والشرق الأوسط والولايات المتحدة، حاصل على شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة برنستون، شارك في الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، للمزيد انظر، بولا برودويل فيرنون لوب: كامل رصيدنا سيرة الجنرال ديفيد بتريوس، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٥.

[٦]– نوري المالكي: نوري كامل محمد حسن أبو المحاسن المالكي، ولد في ٢٠ حزيران/ يونيو عام ١٩٥٠، انضم إلى حزب الدعوة عام ١٩٧٠، أصدر النظام العراقي الحاكم عام ١٩٨٠ قراراً حظر بموجبه حزب الدعوة فأصبح أعضاؤه مهددين بالإعدام، مما حدا بالمالكي والعديد من أعضاء حزب الدعوة إلى الفرار خارج البلاد، ولجأ إلى سوريا التي بقي بها حتى عام ١٩٨٢ ثم انتقل إلى إيران، إلا أنه عاد إلى سوريا بعد ذلك وبقى فيها حتى الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وانتخب رئيس مجلس الوزراء العراقي للمدة ٢٠٠٦ – ٢٠١٤، ونائب رئيس الجمهورية من التاسع من أيلول/ سبتمبر عام ٢٠١٤ حتى ١١ آب/ أغسطس عام ٢٠١٥، للمزيد انظر، شفيق السامرائي: نوري المالكي ٢٠٠٦–٢٠١٤ سنوات الفشل والفساد الإداري والمالي، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٨.

[٧]– محمد الحاج محمود: ولد عام ١٩٣٦ في قضاء الشامية بمحافظة الديوانية، سياسي وقانوني ودبلوماسي عراقي، حاصل على البكالوريوس في الحقوق من جامعة بغداد عام ١٩٥٩، والماجستير والدكتوراه في القانون من جامعة مونبلييه بفرنسا،

عمل أستاذ في قسم القانون بجامعة بغداد عام ١٩٧٦، بعدها بدء العمل في وزارة الخارجية العراقية، رئيس الدائرة القانونية في وزارة الخارجية عام ١٩٨٣، وتم ترقيته الى درجة سفير في الوزارة عام ١٩٨٤، تدريسي للمدة ١٩٨٧ – ٢٠٠٣ في جامعة بغداد، وكيلاً أقدم لوزارة الخارجية العراقية للمدة ٢٠٠٤ – ٢٠١٠، عام ٢٠٠٨ عين رئيس الوفد العراقي المفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية، عام ٢٠١٤– ٢٠١٦ عين مجدداً بمنصب وكيل وزير الخارجية العراقية، ورئيس لجنة المستشارين في وزارة الخارجية عام ٢٠٢٣، وبقي بالمنصب حتى وفاته عام ٢٠٢٤، للمزيد انظر، محمد الحاج حمود: مفاوضات سحب القوات الأمريكية من العراق عام ٢٠٠٨، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧.

[٨]– د. فاضل محمد جواد، السيد ثامر عباس غضبان، د. فريد ياسين، السيد محمد صالح يونس، السيد صفاء الشيخ، الفريق الركن احمد هاشم، السيد طارق توفيق البلداوي، د. محمد مصطفى جمعة، السيد ضياء جميل، السيد عدنان عبد خضر الزرفي، د. محمد ماضي، د. رياض عبد الرزاق الأعظمي، السيد محمد عبد الله الحميدي مقرراً للوفد، الفريق الركن صباح عجيل داود، اللواء طارق توفيق البلداوي، للمزيد انظر، محمد الحاج حمود: مفاوضات سحب القوات الأمريكية من العراق عام ٢٠٠٨، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧، ص١٠١.

[٩] – السفير بوب لوفتز Ambassador Bob Loftis، آبي شلسكي Abe Shulsky، برت ماك كيرك Brett Mcgurk، الكولونيل ديفيد مور Col Daved Moore، اليسا سلوتكن Elissa Slotkin، ستيفن ابستاين Stephen Epstein، الكسندرا بيرينا Alexandra Perina، ماري ميشل Mary Mitchell، كرستوفر فرينج Cdr Christopher، شيلي يونغ Shelley Young، وليم جونز Cdr William Johns، ماري دلون Mary Dillon، كولونيل روكي تايلر Col Rocky Tyler، بل موكسلي Bill Moxley، للمزيد انظر، المصدر نفسه، ص١٠٢.

[١٠]– هوشيار زيباري: ولد في الثاني من كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٥٣ في مدينة عقرة بمحافظة دهوك شمال العراق، سياسي عراقي كردي، حاصل على البكالوريوس علوم سياسية من الجامعة الأردنية بعمان عام ١٩٧٦، وشهادة الماجستير في علم الاجتماع والتنمية عام ١٩٧٩ من جامعة إسكس في المملكة المتحدة، وعضو في الحزب الديمقراطي الكردستاني عام ١٩٧٩، وممثل للحزب المذكور في أوروبا للمدة ١٩٨٨ – ٢٠٠٣، وزير خارجية العراق للمدة ٢٠٠٤–٢٠١٤، ووزير المالية حتى أيلول/ سبتمبر عام ٢٠١٦م، وهو خال السيد مسعود البارزاني، للمزيد انظر، غسان شربل: على خط الزلزال هوشيار زيباري يروي محطات من تجربته ... https://wamdabook.com/book

[١١]– ريان كروكر: ولد في ١٩ حزيران/ يونيو عام ١٩٤٩ في ولاية واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية، حاصل على شهادة الأدب الإنكليزي من جامعة ويتمان بواشنطن عام ١٩٧١، درس اللغة الفارسية في أثناء عمله في القنصلية الأمريكية في كرمنشاه في إيران عام ١٩٧٢، واصل دراسته للغة العربية في أثناء وجوده في تونس عام ١٩٧٨، مستشاراً في السفارة الأمريكية في القاهرة عام ١٩٩٠، وسفيراً للبنان في نهاية العام الأخير، عام ١٩٩٤ تسلّم زمام الدبلوماسية الأمريكية في الكويت، وسفيراً في دمشق حتى عام ٢٠٠١، وسفيراً في بغداد عام ٢٠٠٧، والمدير الأول للحكم في سلطة التحالف المؤقتة في بغداد عام ٢٠٠٣، للمزيد انظر، الموسوعة الرقمية العربية ... https://tagepedia.org/Entry.aspx?id

[١٢]– جورج ويليام كيسي: ولد في ٢٢ تموز/ يوليو عام ١٩٤٨ في مدينة سنداي بالولايات المتحدة الأمريكية، هو جنرال متقاعد من جيش الولايات المتحدة الأمريكية شغل منصب نائب رئيس اركان جيش الولايات المتحدة للمدة ١٧ تشرين الأول/ اكتوبر عام ٢٠٠٣ حتى ٢٣ حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٤، والرئيس السادس والثلاثون لأركان الجيش الأمريكي من العاشر

من نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٧ إلى ١١ نيسان/ أبريل ٢٠١١، حائز جائزة الوشاح الاكبر لوسام الشمس المشرقة وجوائز أخرى جراء خدمته العسكرية، للمزيد انظر، سيرة جورج ويليام كيسي الذاتية ... https://dbpedia.org/page/George_W._Casey_Jr

[١٣]– موفق الربيعي: ولد في ٢٤ حزيران/ يونيو عام ١٩٤٨ بمدينة الكاظمة في بغداد، سياسي عراقي، تخرج في كلية الطب جامعة بغداد في عام ١٩٧٧، بينما تخرج في كلية كنغز الطبية في لندن عام ١٩٧٩، وبقي في المملكة المتحدة من ١٩٧٩ إلى ٢٠٠٣ ، عضواً في حزب الدعوة الاسلامية، عمل عضواً في مجلس الحكم العراقي عام ٢٠٠٣ ، وشغل منصب مستشاراً في الأمن العراقي عام ٢٠٠٤، للمزيد انظر، الذاكرة السورية ... https://syrianmemory.org/archive/figures

[١٤]– مقتدى الصدر: رجل دين وزعيم التيار الوطني (التيار الصدري سابقًا) الذي يعد أكبر تيار شعبي في العراق، وقائد لاجنحة عسكرية تابعة لتياره متمثلة بكل من جيش المهدي ولواء اليوم الموعود وسرايا السلام، هو الابن الرابع للزعيم الشيعي محمد محمد صادق الصدر، ينحدر من إحدى أبرز العوائل الدينية الشيعية في العراق وكان جده محمد حسن الصدر رئيساً لوزراء العراق في ١٩٤٨ وعضواً ورئيساً لمجلس الاعيان في البلاد، وأشقاؤه هم (مصطفى ومؤمل ومرتضى)، ومتزوج من ابنة عمه محمد باقر الصدر، التحق بالحوزة العلمية في النجف الاشرف عام ١٩٨٨، واعتقل من قبل السلطات الحاكمة آنذاك مع والده واشقائه في معتقل الرضوانية بعد الانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١، انتقل إلى حوزة قم في إيران بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م وما رافقه من تصاعد أعمال المقاومة العراقية ضد الجيش الأمريكي، ووضع اسمه على رأس المطلوبين للاحتلال الأمريكي والحكومة العراقية، للمزيد انظر، علي الزيدي: مقتدى الصدر والمخلصون، مطبعة الديواني، بغداد، ٢٠١٢.

[١٥]– مسعود البارزاني: ولد في ١٦ أب/ اغسطس عام ١٩٤٦ بمدينة مهاباد في ايران، سياسي كردي عراقي، له دور واضح في ثورة الكرد التي اندلعت في ١١ ايلول/ سبتمبر عام ١٩٦١، بدأ عمله بقوات البيشمركة في عام ١٩٦٢، انتخب عضوًا للجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني عام ١٩٧١، رئيساً للحزب الديمقراطي الكردستاني عام ١٩٧٩، اعيد انتخابه للحزب المذكور عام ١٩٩٩، ورئيس اقليم كردستان العراق للمدة ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٧، للمزيد انظر، عبد الرحمن جدوع سعيد التميمي: الأكراد العراقيون في ثمانية وستين عاماً ١٩٢٠–١٩٨٨ دراسة تاريخية – سياسية، مؤسسة الصادق الثقافية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٢٤، ص١٥٧.

[١٦]– طارق الهاشمي: ولد عام ١٩٤٢ في بغداد، سياسي عراقي، حاصل على شهادة البكالوريوس من كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية عام ١٩٦٩، حاصل على الماجستير في الاقتصاد من جامعة بغداد عام ١٩٧٨، سجل على دراسة الدكتوراه في الاقتصاد في جامعة بليموث البريطانية، إلا أنها ألغيت عام ١٩٩١ بسبب أحداث الكويت، إذ حرم من إكمال دراسة الدكتوراه بعد أن رفضت السلطات البريطانية منحه سمة الدخول، انتخب نائباً لرئيس الجمهورية العراقية للمدة ٢٠٠٦–٢٠١٣، للمزيد انظر، سيرة طارق الهاشمي الذاتية ... https://www.noor-book.com/

[١٧]– إياد علاوي: ولد في ٣١ أيار/ مايو عام ١٩٤٤ في مدينة الاعظمية ببغداد، سياسي عراقي، تخرج من كلية الطب – جامعة بغداد عام ١٩٧٠، وحاز على شهادة الماجستير من جامعة لندن عام ١٩٧٥، والدكتوراه من الجامعة نفسها عام ١٩٧٩، عضواً في لجنة المتابعة والتنسيق التي اقرها مؤتمر لندن للمعارضة العراقية عام ٢٠٠٢، عضواً في مجلس الحكم العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، رئيس وزراء للمدة ٢٠٠٤–٢٠٠٥، نائب رئيس الجمهورية للمدة ٢٠١٤–٢٠١٥، للمزيد انظر، إياد علاوي: بين النيران : محطات في مسيرة إياد علاوي، دار المدى للنشر، ط٢، بغداد، ٢٠٢١.

[١٨]– السيد علي السيستاني: هو علي بن محمد باقر بن علي الحسيني السيستاني، ولد في التاسع من ربيع الأول عام ١٣٤٩ هـ/ الرابع من آب عام ١٩٣٠ مـ، ولقبه: (السيد آية الله العظمى) عالم مسلم وفقيه جعفري إيراني، ومرجع ديني للشيعة الاثنا عشرية الأصولية منذ عام ١٩٩٢ مـ، ويقيم في النجف الاشرف التي هي مركز لمدارس العلوم الدينية الرئيسة تسمى حوزة النجف، وهو من أكثر الشخصيات تأثيراً في العراق نظرا لامتداد مرجعيته الدينية فكان له دور كبير في كثير من التحولات السياسية بعد تغيير النظام عام ٢٠٠٣ مـ، ولكنه لم يدع إلى مقاومة الغزو الأمريكي للعراق، بل أعلن الجهاد الكفائي عام ٢٠١٤ ضد عصابات داعش التكفيرية، للمزيد انظر، صلاح عبد الرزاق: السيد السيستاني ودوره السياسي في العراق، دار المحجة البيضاء، بيروت، ٢٠١٩.

[١٩]– عمرو موسى: ولد في الثالث من تشرين الأول عام ١٩٣٦ بالقاهرة، لعائلة سياسية تنتمي إلى محافظتي القليوبية والغربية، حاصل إجازة في الحقوق من جامعة القاهرة عام ١٩٥٧ والتحق بالعمل في السلك الدبلوماسي آنذاك، عمل في عدة مناصب سياسية أبرزها وزير خارجية مصر عام ١٩٥٨، وأمين جامعة الدول العربية العام ٢٠٠١، وترشح في انتخابات الرئاسة المصرية عام ٢٠١٢، تم تعيينه عضوًا بلجنة الخمسين التي تم تشكيلها لتعديل الدستور المصري عام ٢٠١٣، للمزيد انظر، عمرو موسى: كتابية – النشأة وسنوات الدبلوماسية، تحرير وتوثيق: خالد ابو بكر، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٧.